العدد الثالث والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"الحماية الجزائية للبيئة في الأنظمة السعودية"

اعداد الباحث:

إبراهيم بن عبد الله التويجري

قانون دولي/كلية الدراسات التطبيقية/جامعة الملك سعود

العدد الثالث والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الملخص:

تتناول هذه الدراسة الحماية الجزائية للبيئة في الأنظمة السعودية، حيث تستهدف الدراسة بيان موقف المملكة العربية السعودية من الجرائم البيئية، ومعرفة أوجه الحماية الجزائية المقررة للبيئة في النظام السعودي، وما مدى كفايتها لحماية البيئة، وتعرضت الدراسة لمفهوم الجرائم البيئية وسماتها، وتناولت الدراسة الحماية الجزائية للبيئة في جميع عناصرها، فتعرضنا للحماية الجزائية للبيئة الهوائية، والحماية الجزائية للبيئة البحرية والمائية، والحماية الجزائية للبيئة البرية، واتبعت في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي لملائمته لموضوع البحث الذي يقتضي تحليل النصوص القانونية واستخلاص الأسس والقواعد المتعلقة بالحماية الجزائية وبيان مدى فاعليتها، ومن النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة: أن الأنظمة السعودية المتعلقة بالبيئة شامله لكل جوانب البيئة الهوائية والمائية والبرية الا انه ما زال هناك الكثير من الجرائم التي ترتكب في حق البيئة كل يوم، ويرجع ذلك لقله الوعي البشري بخطورة الأمر لكون نتائجه غير ملموسة ولا تحدث على المدى القريب، وأوصينا بتكثيف البرامج والنشرات الإعلامية التي تتحدث عن موضوع البيئة وأهميته وتناول خطورة الموضوع بشكل كافي، وأوصينا ايضا بصياغة مادة دراسية للبيئة تقرر ضمن المناهج الدراسية في المدارس والجامعات، وضرورة الاهتمام بالأبحاث العلمية في هذا المجال لندرة الأبحاث التي تتحدث عن هذا الموضوع في المملكة العربية السعودية.

الكلمات المفتاحية: البيئة، الجرائم البيئية، الحماية الجزائية، البيئة الهوائية، البيئة البحرية، البيئة البرية، الحياة الفطرية.

المقدمة:

بات مستقبل البيئة مهددا بالخطر بسبب سوء تصرفات الإنسان واعتدائه على البيئة، مستهدفا مصالحه الشخصية، غير مبالي بحماية البيئة، ومع التقدم الذي نشهده اليوم وسرعة التغيرات التكنولوجية، ظهرت أشكال متعددة للتلوث البيئي، فلم يعد الأمر مقتصر على تلوث الهواء والماء فقط، فظهرت أنواع جديده من التلوث البيئي مع تطورات العصر، ولم تكفي البرامج والأنشطة التي تستهدف زيادة وعي الإنسان بمخاطر التلوث البيئي والأضرار التي تعود عليه وعلى البشرية من جراء هذا التلوث، لذا سارعت الدول لسن التشريعات ووضع قواعد لتعامل الإنسان مع البيئة، من أجل توفير الحماية اللازمة للبيئة وحياة الإنسان، والتزمت معظم دول العالم بضرورة توفير بيئة صحية وآمنة لأفرادها، وتناولت معظم التشريعات الحديثة نصوص واضحة حول حق الإنسان في بيئة صحية وآمنة، وتجريم الاعتداء على البيئة والتسبب في تلوثها، وتعتبر الجريمة البيئية من أكبر الجرائم التي تمس بحياة الإنسان سواء من الناحية المعيشية أو الاقتصادية أو الصحية، لذلك تدخل المشرع من أجل حماية مصالح الإنسان بطريقة غير مباشرة وذلك بسن قوانين تحمي البيئة على غرار أغلب التشريعات العالمية لا سيما منذ النصف الثاني من القرن العشرين، فالقانون ما هو الا وسيلة في يد الدولة لتكريس حماية المصالح العامة والخاصة، وفي سياق حماية البيئة بشتى عناصرها تتزاوج المصالح بشكل يزيد من ضرورة التدخل بكل الآليات التي تنص عليها القوانين وتسمح بها الأنظمة من أجل إعطاء أهمية أكبر لهذه الأولويات التي تهدد الوجود الإنساني فرادى وجماعات، وأصدر المنظم السعودي سلسلة من الانظمة لحماية البيئة وهي نظام البيئة السعودي الصادر بالمرسوم الملكي (م/165) بتاريخ 1441/11/19هـ (يشار له بنظام البيئة 2020)، اللائحة التنفيذية لضبط المخلفات وإيقاع العقوبات لنظام البيئة الصادر بالمرسوم الملكي (م/165) بتاريخ 1441/11/19هـ، نظام مياه الصرف الصحي المعالجة وإعادة استخدامها، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/6 بتاريخ 13 / 2 / 1421

هـ، نظام المبيدات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/67 بتاريخ 1427/11/13 هـ، نظام استيراد المواد الكيميائية وإدارتها الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/38 الصادر بتاريخ 1427/6/16 هـ، نظام الأسمدة ومحسنات التربة الزراعية الصادر بالمرسوم الملكي م/47 بتاريخ 1427/7/15 هـ، اللائحة التنفيذية لنظام صيد واستثمار وحماية الثروات المائية في المياه الإقليمية الصادر بالمرسوم الملكي م/9 بتاريخ 1408/٣/27. وستقتصر دراستنا على الأنظمة السالفة الذكر.

وتدور هذه الدراسة حول الحماية الجزائية للبيئة ومدى فعاليتها في الأنظمة السعودية.

أهمية الدراسة:

1- تبدو أهمية هذا الموضوع في خطورة هذا النوع من الجرائم ليس على الأفراد فحسب، بل أنه يهدد الحياة على سطح الأرض، فيشكل تهديدا للإنسان والنبات والحيوان في جميع أنحاء الأرض.
2- يتناول هذا الموضوع جرائم حديثة لم تكن موجودة من قبل، ولم يكن ينظر إليها على أنها جرائم يعاقب عليها النظام.
3- يعد هذا الموضوع من الموضوعات التي طرحت حديثا على ساحات القضاء، ويجهل بها العديد من الأفراد وتوضح هذه الدراسة ماهية هذه الجرائم وعقوباتها في الأنظمة السعودية.
4- يفيد هذا الموضوع الباحثين في هذا المجال، والمختصين به.

اسباب اختيار الدراسة: تتمثل أهم أسباب اختيار الموضوع فيما يلي:

1- قمنا باختيار هذا الموضوع لحداثته، ولعدم وجود دراسات كافية، في مجال حماية البيئة محليا؛ حيث لم يبرز اهتمام الدول بها جلياً إلا بعد منتصف القرن العشرين وتحديداً بعد انعقاد أول مؤتمر دولي يهتم بقضايا حماية البيئة وهو مؤتمر استوكهولوم الذي عقد في عام 1972 م. ولكون هذا الموضوع شديد الخطورة؛ لتعلقه بالحياة على سطح الأرض، فأردنا أن نبحث حول أهمية هذه الجرائم ومدى كفايتها لجعل الإنسان يكف عن الأذى تجاه البيئة.
2- معرفة مدى كفاية وفعالية نظام الجزاءات في الأنظمة والتشريعات الوطنية بالمملكة العربية السعودية لحماية البيئة والتصدي لمختلف صور الاجرام البيئي على اعتبار أن هذا الأخير" الاجرام البيئي" أصبح يشكل اجراماً عابراً لحدود الدول ونطاقها.
3- الرغبة في البحث في هذا الموضوع والخوض في كافة جوانبه، واستكشاف معالمه وأسسه وضوابطه ومن ثم المساهمة في معالجة مشكلة التلوث البيئي التي أصبحت هاجسا يذعر الجميع.
4- حيوية موضوع الدراسة وأهميته، خاصة في ظل المطالبات الدولية والمحلية بضرورة المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث، وفي ظل الانتشار الواسع والسريع للملوثات البيئية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى الآتي: -

1- بيان موقف المملكة العربية السعودية من الجرائم البيئية.
2- الوقوف على أوجه ونطاق الحماية الجزائية المقررة للبيئة في الأنظمة السعودية.
3- بيان انواع الجرائم البيئية في النظام السعودي. وماهي أهم الجزاءات المقررة لها؟

4- معرفة كيف جرم المشرع السعودي الافعال التي من شأنها تلويث البيئة.
5- بيان مدى كفاية الحماية الجزائية للبيئة في النظام السعودي.

إشكالية الدراسة: تتمثل إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي: ما مدى نجاح وفاعلية الأنظمة الجزائية السعودية في حماية البيئة؟ ومنه تتفرع الأسئلة التالية: –

1- ما هي أوجه الحماية الجزائية المقررة للبيئة في الأنظمة السعودية؟
2- ما هو الأساس التي تقوم عليه الحماية الجزائية للبيئة في الأنظمة السعودية؟

منهج الدراسة: تقتضي طبيعة هذه الدراسة اتباع المنهج الوصفي التحليلي، لتحليل النصوص القانونية الجزائية وكذلك المنهج الاستقرائي من خلال استقراء اسس وقواعد الحماية الجزائية للأنظمة البيئية ذات الصلة لبيان مدى فاعليتها.

الدراسات السابقة:

1- **دراسة أمين (2016)، دراسة بعنوان "الحماية الجنائية للبيئة"**، رسالة ماجستير، جامعة الهلالي اليابس، تناول الباحث طبيعة واركان جريمة التلوث البيئي، مصادر التجريم والعقاب في مجال حماية البيئة، المسؤولية الجنائية عن ارتكاب الجرائم البيئية، والمسؤولية الجنائية للشخص المعنوي عن الجرائم البيئية وشروطها، الإطار القانوني للجمعيات للدفاع عن البيئة في الجزائر، وتوصل الباحث إلى عدة نتائج من أهمها أن فعل الاعتداء على البيئة ذو الطابع المحلي قد يمتد أثره خارج الحدود الوطنية مع مرور الزمن ويتزايد.
2- **دراسة جدي وناسة (2017)**، دراسة بعنوان " الحماية الجنائية للبيئة الهوائية" رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، تناول الباحث ماهية البيئة وانواعها، ماهية التلوث وانواعه، نشأة القانون البيئي، وحماية البيئة في الاديان الثلاثة (الاسلامية، المسيحية، اليهودية)، الحماية القانونية للبيئة الهوائية من التلوث، وتميزت دراستي في أنها تتناول الحماية الجزائية لجميع عناصر البيئة في الأنظمة السعودية، وليست مقتصره على أحد عناصرها.

3- **دراسة عبد الكريم (2017)**، دراسة بعنوان " حماية البيئة البحرية في القانون الجزائري"، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تناول الباحث حماية البيئة في البحر من جميع مصادر التلوث، المسؤولية الدولية عن تلوث مياه البحر، وتوصل الباحث إلى عدة نتائج هامة، أهمها أن ظاهرة التلوث في حاجة إلى دعم مالي كافي، ويجب على الدول التعاون ومساندة بعضها البعض لمكافحة هذه الظاهرة.
4- **دراسة قشقوش (2019)**، دراسة بعنوان " الحماية الجنائية للبيئة في القانون الكويتي رقم 42 لسنة 2014 المعدل بالقانون 99 لسنة 2015"، بحث منشور، جامعة الكويت، تناولت الدراسة الجرائم المستحدثة في نطاق المردود البيئي والبيئة الأرضية، والجرائم المستحدثة في نطاق الهواء والماء والتنوع البيولوجي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن المشرع الكويتي يعد شاملا وجامعا لكل الأحكام والقواعد المتعلقة بحماية البيئة، وتميزت دراستي في أنها تناولت الحماية الجزائية للبيئة في الأنظمة السعودية.

5- **دراسة عبد الأمير (2019)**، دراسة بعنوان "جريمة تلوث البيئة دراسة مقارنة بين القانون العراقي والقانون الأردني" رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية القانون، تناولت الدراسة ماهية البيئة والأساس القانوني للمسؤولية الجزائية الناجمة عن التلوث البيئي، والأحكام الموضوعية لها، واعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل الباحث لعدة نتائج من أهمها أن الجرائم الواردة في قانون الحماية الأردني رقم (6) لسنة 2017، قاصرة وغير كافية لحماية عناصر البيئة، وهناك ازدواجية في نصوص التجريم فيما يتعلق بجرائم البيئة وتعدد المرجعية المؤسسية التي تختص بالجرم البيئي.

الخطة الزمنية: تتضمن دراستنا مبحث تمهيدي، ومبحثين، وخاتمة تتضمن اهم النتائج والتوصيات على النحو التالي:

المبحث التمهيدي:

- **المقدمة**
- **أهمية الدراسة**
- **اسباب اختيار الدراسة**
- **أهداف الدراسة.**
- **إشكالية الدراسة.**
- **منهج الدراسة.**
- **الدراسات السابقة.**

المبحث الاول: مفهوم الجرائم البيئية وأركانها.

المطلب الاول: مفهوم الجرائم البيئية.

المطلب الثاني: أركان الجرائم البيئية.

المبحث الثاني: آليات الحماية الجزائية للبيئة في الأنظمة السعودية

- **المطلب الاول: الحماية الجزائية للبيئة الهوائية**

اولا: مفهوم البيئة الهوائية ومكوناتها.

ثانيا: جرائم تلويث البيئة الهوائية والعقوبات المقررة لها.

- **المطلب الثاني: الحماية الجزائية للبيئة البحرية والمائية**

اولا: تعريف البيئة البحرية ومكوناتها.

ثانيا: جرائم تلويث البيئة البحرية والمائية والعقوبات المقررة لها.

- **المطلب الثالث: الحماية الجزائية للبيئة البرية.**

اولا: مفهوم البيئة البرية ومكوناتها.

ثانيا: جرائم تلويث البيئة البرية والعقوبات المقررة لها.

الخاتمة وتتضمن اهم النتائج والتوصيات

العدد الثالث والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

المبحث الاول: مفهوم الجرائم البيئية وأركانها.

أن فكرة التلوث البيئي ليس جديدا على الإنسانية، كان موجودا منذ قديم الزمان، إلا أنه لم يكن موجودا بهذه النسبة المتزايدة التي نشاهدها في زماننا هذا، فحاولت الدول عقد الاتفاقيات والمؤتمرات لحل هذه المشكلة، ونظمت معظم الدول قواعد التعامل مع البيئة حتي تختفي ظاهرة التلوث، ورغم كثرة الجهود لمحاربة هذه الظاهرة، إلا أنها لم تكن كافية لمواجهة بطش الإنسان واعتدائه على البيئة بهدف تحقيق مصالحه الشخصية، فلجأ الى التشريعات والأنظمة لحمايتها، وسنعرض في هذا المبحث على النحو التالي:

المطلب الأول: مفهوم الجرائم البيئية.

المطلب الثاني: أركان الجريمة البيئية.

المطلب الأول: مفهوم الجرائم البيئية

تعرف الجريمة بأنها "كل فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية يقرر له القانون عقوبة أو تدبيرا احترازيا" **(الديرشوي، 2009: 79)**. ومن تعريف الجريمة تعرف الجريمة البيئية على أنها أي سلوك إيجابي أو سلبي غير مشروع سواء كان عمديا أو غير عمدي، يصدر من شخص طبيعي أو معنوي يضر أو يحاول الإضرار بأحد عناصر الطبيعة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر يقرر له القانون البيئي عقوبة أو تدبيرا احترازيا. **(هلال2005: 36) (امين، 2016)** ولم يتطرق المشرع السعودي الى وضع تعريف خاص بالجريمة البيئية.

وتختلف طبيعة الجرائم الماسة بالبيئة عن الجرائم التقليدية، فالنتائج التي تترتب على الجرائم التقليدية نتائج مادية وملموسة، مثل القتل، السرق، النصب، ولكن جرائم البيئة لا ينتج عنها أي نتائج مادية ملموسة، فكل ما يترتب عليها تعرض أحد عناصر البيئة للخطر، ولا تحدث النتيجة في الحال، فتحدث النتائج على المدى البعيد.

سمات الجرائم البيئية: –

تختلف طبيعة الجرائم البيئية عن الجرائم العادية، ولذلك فهي لها سمات تميزها عن غيرها، ومن أبرزها: – **(نفيس، 2019: 205)**

1- الجريمة البيئية جريمة ممتدة جغرافيا وإقليميا وقد تؤثر على دولة او عدة دول، كونها تمس الطبيعة ولا تقف عند الحدود الوضعية المسطرة سياسيا أو إداريا، وخاصة منها الجرائم الواقعة على الوسط الهوائي، كونها تنتقل عبر الجو من بلد إلى بلد، مع أن الجرائم الواقعة على الوسط الترابي تؤثر على باقي الأوساط الطبيعية المتماثلة في الوسط المائي والوسط الهوائي، وهذا السبب هو ما جعل الاتفاقيات الدولية تهتم بالتصدي لهذه الجرائم.
2- الجريمة البيئية من جرائم الخطر: ويعني ذلك أن الفاعل لا يقصد الإضرار بالبيئة في حد ذاتها، ولكن تحدث الجريمة نتيجة لعدة أسباب أدت إلى ارتكاب ذلك الفعل، منها الحاجة الاقتصادية والاجتماعية التي يفرضها هذا النشاط على حساب البيئة، كقطع المزارعين للأشجار من أجل استغلال الأرض في الزراعة، ونقل النفط، واحتراق الفحم.

3- دائما ما يكون موضوع الجريمة البيئية الأملاك العامة وليست الأملاك الخاصة، وقد يجتمع في شخص المعتدي، صفة المجرم والضحية، فهي لا تؤذيه وحده، وإنما تؤذي الجميع معه كالركاب في سفينة واحده، أي حماقة يرتكبها إحدى الركاب تؤذيه وتؤذيه الآخرين معه.

4- كثرة ضحايا هذه الجريمة، حيث إن هذه الجريمة لا تضر واحد أو اثنين فقط، بل تؤذي جميع ما على الأرض من كائنات حية، كما يصعب الكشف عنها ولا تظهر آثارها مباشرة فور ارتكاب الفعل، فقد يحدث التلوث ولا تظهر النتيجة إلا بعد وقت طويل، أو يمكن أن يكون هناك تلوث ولا نستطيع اكتشافه، كما لو كان الهواء ملوثا بغاز سام، ولا يمكننا كشفه لعدم وجود لون أو رائحة له، وهي جرائم مستمرة فيمكن أن يحدث التلوث، ويستمر تأثيره لفترات طويلة حتى تقوم الطبيعة بإزالة ما نجم عنها من ملوثات، كتلوث الهواء، فتقوم الطبيعة بإزالته عن طريق المطر أو الرياح ونحو ذلك. **(وناسة، 2017: 141 – 143)**

المطلب الثاني: أركان الجريمة البيئية.

لا تختلف كثيرا أركان جريمة التلوث البيئي، عن الجرائم العادية، فأركان جرائم التلوث البيئي متمثلة في ثلاث أركان كباقي الجرائم، وهما الركن الشرعي المتمثل في النصوص النظامية التي تجرم هذا الفعل، والركن المادي المتمثل في الفعل الإجرامي وما يترتب عليه من نتائج، والركن المعنوي المتمثل في اتجاه إرادة الجاني إلى ارتكاب الفعل، نتناول هذه الأركان كالتالي:

اولا: الركن الشرعي: ويتمثل في النصوص القانونية التي نصت عليها الأنظمة واللوائح لحظر ارتكاب الفعل، وتقرير عقوبات لارتكابه، **(ارحومة، 2009: 212)** فالركن الشرعي ما هو الا إقرار نصي للأفعال المعتبرة جنايات او جنح او مخالفات وتحديد العقوبة المقررة لها بحيث يكون النص واضح ودقيق ويجسد مبدا شرعية الجريمة والعقوبة، حيث نص المشرع السعودي على العديد من النصوص التي تجرم التلوث البيئي، وجاءت هذه النصوص في أنظمة متفرقة، ومنها المادة 35 من نظام البيئة 2020 ولائحته التنفيذية الذي نص على كل اعتداء من شأنه المساس بالبيئة، ومنه على سبيل المثال لا الحصر: يعد من المخالفات القاء مياه الصرف أو أي من مكونات سائلة غير معالجة أو تصريفها أو حقنها في الآبار الجوفية أو في أي وسط بيئي أو في أي منطقة من مناطق المنكشفات الصخرية للطبقات المائية لأي سبب كان، التخلص من النفايات الخطرة في الأوساط البيئية، القاء أو تصريف الملوثات الناتجة من مياه التوازن، وبقايا الحمولة والمكونات السائلة وانحلال المواد المانعة لالتصاق الشوائب، الإتجار بالكائنات الفطرية المهددة للانقراض ومشتقاتها ومنتجاتها أو قتلها أو صيدها. كما نصت المادة 38 من النظام على العقوبات.

وبالتالي فأن أهم ركن من أركان الجريمة البيئة هو الركن الشرعي المتمثل في النصوص القانونية التي تجرم الفعل وتنص على عقوبة عن ارتكابه. كما يفهم من النصوص السابقة ضمنياً ان الاعتداء على البيئة يشمل الأشخاص الطبيعية أي الانسان او الأشخاص المعنوية والتي تشمل الهيئات او المنشآت الصناعية.

ثانيا: الركن المادي: ويعني، ارتكاب الجاني الفعل الذي نص القانون على تجريمه، فهو متمثل في السلوك الخارجي أو النشاط الذي يسبب الضرر أو يعرض الشيء الذي نص القانون على حماية له للخطر، ويتكون الركن المادي من ثلاثة عناصر: هما الفعل الإجرامي والنتيجة الإجرامية وعلاقة السببية بينهما. نبينهم كالآتي: – **(أمين، 2016: 71)**.

- الفعل الإجرامي: يتمثل الفعل الإجرامي في الفعل الذي تسبب في التلوث البيئي والذي حظر النظام ارتكابه، وينحصر الفعل الإجرامي على ارتكابه من الشخص الطبيعي أو المعنوي، وتخرج الكوارث الطبيعية خارج هذه الدائرة كالعواصف والبراكين. وقد يرتكب هذا الفعل مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ولا يهم السلوك السلبي أو السلوك الإيجابي لارتكاب الفعل، إذا أن كلاهما تنشأ عنهم نتيجة.
- النتيجة الإجرامية: يتطلب النظام لقيام المسؤولية البيئية أن تحدث نتيجة للفعل الإجرامي، والمتمثلة في التلوث البيئي أو تعرضه للخطر.
- علاقة السببية: لابد أن يكون بين النتيجة والفعل الإجرامي علاقة سببية، ويعني ذلك أن الفعل الذي أرتكبه الشخص هو المتسبب في حدوث الضرر، ليكتمل الركن المادي للجريمة.

ثالثا: الركن المعنوي: ويعد من اهم اركان الجريمة وهو يعني أتجاه نية الجاني إلى ارتكاب هذا الفعل، ويعرف على أنه أتجاه ارادة الجاني إلى ارتكاب الجريمة مع العلم بأركانها كما يتطلبها القانون. وعلى هذا نحن أمام صورتين، الصورة الأولى الجرائم العمدية، وهي اتجاه إرادة الجاني إلى ارتكاب الفعل، والصورة الثانية الجرائم غير العمدية، (الخطأ)، ويعني أن الجاني أرتكب فعلا مباحا، ولكن تخلل ارتكابه عواقب أدت إلى حدوث أضرار للغير. **(سعيد، ط 1: 2009)**

المبحث الثاني: آليات الحماية الجزائية للبيئة في الأنظمة السعودية

.

أهتم النظام السعودي بحماية البيئة، وصدرت العديد من الأنظمة التي تتناول حماية كل عناصر البيئة، وتعتمد المملكة في تقرير الحماية للبيئة في العام 2021 على النظام السعودي للبيئة 2020 حيث تضمن النظام: مقدمة تؤكد على أهمية العمل البيئي وحمايتها، واشتمل النظام على فصول، تضمن الفصل الأول أحكام عامة، والفصل الثاني الاوساط البيئية والموارد المائية وحمايتها، والفصل الثالث أراضي الغطاء النباتي، وتضمن الفصل الرابع البيئة البحرية والساحلية واشتمل الفصل الخامس على الحياة الفطرية، والفصل السادس أشتمل على المناطق المحمية، وتضمن الفصل السابع الطوارئ والكوارث البيئية، والفصل الثامن تناول المخالفات وضبطها وإيقاع العقوبات، والفصل التاسع أحكام ختامية، ونظم المنظم السعودي قواعد حماية البيئة البرية بشكل خاص في كل من: نظام الأسمدة ومحسنات التربة الزراعية الصادر بالمرسوم الملكي م/47 بتاريخ 1427/7/15هـ، نظام استيراد المواد الكيميائية وإدارتها الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/38، بتاريخ 6/16/ 1427 هـ، وأهتم بتنظيم البيئة البحرية وحمايتها كما نجده في اللائحة التنفيذية لنظام صيد واستثمار وحماية الثروات المائية في المياه الإقليمية الصادر بالمرسوم الملكي م/9 بتاريخ 1408/٣/27، نظام مياه الصرف الصحي المعالجة وإعادة استخدامها، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/6 بتاريخ 13 / 2 / 1421 هـ ، ولم ينسى المنظم السعودي البيئة الهوائية وهي أكثر ما تعاني من التلوث، وسنتناول النصوص التي تقف على الحماية الجزائية للبيئة في الأنظمة السعودية، على النحو التالي:

- **المطلب الأول:** الحماية الجزائية للبيئة الهوائية
- **المطلب الثاني:** الحماية الجزائية للبيئة البحرية والمائية
- **المطلب الثالث:** الحماية الجزائية للبيئة البرية.

العدد الثالث والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

المطلب الأول: الحماية الجنائية للبيئة الهوائية

يعتبر التلوث الهوائي أخطر انواع التلوث، وأصبحنا نرى اختناق مدن بأكملها بالملوثات الهوائية، وتأثرت الكائنات الحية بتلوث الهواء وانتشرت الكثير من الأمراض كالأمراض التنافسية وازدياد عدد المصابين بالربو، بسبب عدم وضع خطط استراتيجية لحماية البيئة الهوائية، رغم أهمية عنصر الهواء، فهو من العناصر اللازمة لحياة كل من الانسان والحيوان والنبات على حد سواء، وسنتعرض في هذا المطلب الى:

اولا: مفهوم البيئة الهوائية ومكوناتها.

ثانيا: جرائم تلويث البيئة الهوائية والعقوبات المقررة لها.

أولا: مفهوم البيئة الهوائية ومكوناتها:

الهواء هو اساس الحياة ويطلق عليه في الحضارات القديمة سر الحياة، ويسمى علميا بالغلاف الغازي، حيث يتمثل الهواء في بيئة الغلاف الجوي المحيط بالأرض، ويتكون من عدة غازات تعبر عن حياة الكائنات الحية، فتنفس الكائنات الحية معتمد على وجود غاز الاكسجين في الهواء، وتنفس النباتات معتمد على غاز ثاني اكسيد الكربون في الهواء، وبالتالي فأن أي تلوث يضر بالهواء، يمثل الأذى للكائنات الحية. **(الهريش،1998: 43)**

والغلاف الجوي هو الطبقة الغازية التي تحيط بالكرة الأرضية، ويمنع تسرب الأشعة الفوق بنفسجية إلى الكرة الأرضية، ويتكون الغلاف الجوي من عدة غازات تتفاوت من حيث أهميتها، وعدة طبقات متمثلة في الآتي:

1- طبقة التروبوسفير: وهي الطبقة السفلية من الغلاف الجوي، وملامسة لسطح الأرض، حيث تمتد من سطح الأرض إلى ما بين (8- 15) كيلو متر وتعتبر أكثف طبقات الغلاف الجوي التي تعلوها، وهذه الطبقة هي المسئولة عن إيصال موجات الصوت، ويتركز فيها نشاط الإنسان والحيوان لالتصاقها بسطح الأرض.
2- طبقة الستراتوسفير: طبقة الستراتوسفير أو ما يعرف بطبقة الأوزون هي الطبقة التالية لطبقة التروبوسفير مباشرة، وتتميز هذه الطبقة بثبات درجة حرارتها، وتمتد ما بين (12- 50) كيلو متر فوق سطح الأرض وتخلو من العواصف، وتنقسم هذه الطبقة إلى ثلاث طبقات فرعية، تتميز الطبقة السفلى منها بصفاء الجو وصلاحيتها للطيران، اما الطبقة السفلى فتتميز باحتوائها على معظم غاز الأوزون، وتعتبر هذه الطبقة من أهم الطبقات لأنها تشكل درعا واقيا من الاشعة الفوق بنفسجية، والطبقة العليا تتميز بأنها مكهربا ولا تمتص الموجات اللاسلكية.
3- طبقة الإينوسفير: وتتكون هذه الطبقة من طبقتين فرعتين: الأولى طبقة الميزوسفير: وهي تتكون من غازات تتميز بخفة وزنها الجزئي. الثانية طبقة الثيرموسفير: وتتميز بارتفاع درجة حرارتها، بسبب كمية الأكسجين الموجودة في هذه الطبقة.
4- طبقة الإكسوسفير: وتشكل هذه الطبقة الغلاف الخارجي للغلاف الجوي، وتتميز جزئيات الهواء في هذه الطبقة بسرعة حركتها، لانعدام الجاذبية الارضية في هذه الطبقة، وتتكون هذه الطبقة من غاز الهيدروجين.

ويتكون الغلاف الجوي من مجموعة غازات، وهي كالآتي: غاز النيتروجين: ويشكل 78% من الهواء، ويعتبر هذا الغاز مهم للكائنات الحية، غاز الأكسجين: ويشكل 21% من الهواء، وهو غاز مهم لتنفس جميع الكائنات الحية، الغازات الثانوية: وهي تمثل 1% من غازات الغلاف الجوي وهي عبارة عن غاز ثاني أكسيد الكربون وغازات أخرى.

5- طبقة الأوزون: وتمثل هذه الطبقة أهمية كبيرة للكائنات الحية على سطح الأرض، كونها تحمي الأرض من أشعة الشمس الفوق بنفسجية التي تسبب العديد من الأرض والعمى الجليدي، وغيرها من الأمراض الجليدية، ويتراوح ارتفاعها من (12– 25) كيلو متر من سطح الأرض. **(عبد البديع، 2003)**

ومن الجدير بالذكر أن نسب متوسط تركيز الأوزون السنوية، تتجاوز المعايير في مدن الرياض. **(الملخص التنفيذي للاستراتيجية الوطنية للبيئة)**

ثانيا: جرائم تلويث البيئة الهوائية والعقوبات المقررة لها.

تتأثر طبقة الأوزون بالعديد من الملوثات التي تساهم في تأكلها، وقد سبق وبينا أهمية طبقة الأوزون بالنسبة لحياة الكائنات الحية، كما أن غاز ثاني أكسيد الكربون يلعب دورا هام في التوازن الحراري، وقد دلت القياسات المستمرة أن نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون في تزايد مستمر منذ عام 1958م إلى يومنا هذا وتزيد بمعدل 0.2 إلى 0.3 في السنة، كما يتلوث الهواء بالأكاسيد المنبعثة من احتراق الوقود، وأدخنة المصانع والسيارات. (عبد الله، 2016).

وتظهر هذه الحماية من خلال إلزام المشرع في المادة (8) لحماية الهواء في نظام البيئة السعودي 2020، جاء فيها ان على كل من المصرح والمرخص له الذي يمارس أنشطة قد يصدر من انبعاثات أو ملوثات، .... أو التي قد تؤثر في الأوساط البيئية، الالتزام بالاشتراطات والضوابط والإجراءات والمقاييس، والمعايير البيئية التي تحددها اللوائح .... وإعادة تأهيل الاوساط البيئية المتدهورة، جراء ممارسته لأنشطته، وفقا لما تحدده اللوائح. حيث نلحظ ضرورة وجود ترخيص مقيد بضوابط رقابية محددة مع إعادة الوضع لما كان عليه في حال احداث الضرر.

وقرر حماية خاصة لطبقة الأوزون، حيث نصت المادة (9) بند 1 و2 على كل من يمارس أي نشاط يستخدم فيه تأثير سلبي في جودة الهواء أو مواد مستنفذة لطبقة الأوزون، اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتنفيذ الخطط، التي تعدها الجهة المختصة المتعلقة بالتخلص التدريجي من تلك المواد، وذلك وفقا لما تحدده اللوائح كما تحدد الجهة المختصة المواد التي لها تأثير سلبي في جودة الهواء، وكذلك المواد المستنفذة لطبقة الأوزون.

وأوجب المشرع عقوبات رادعه لمن يخالف نصوص هذا النظام، حيث ورد في المادة (4) من اللائحة التنفيذية لهذا النظام فتعتمد الغرامات المالية الأقل من (100.000) ريال سعودي من الرئيس التنفيذي للمركز، اما العقوبات التي تزيد عن (100.000) مائة ألف ريال تعتمد من اللجنة، وللجنة سلطة تقديرية في تطبيق الإجراءات التي تتناسب مع طبيعة المخالفة.

كما يتبين لنا من المادة الرابعة من قانون نظام المبيدات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/67 بتاريخ 1427/11/13 هـ، عدم جواز استيراد أو تصنيع أو تداول أي مبيد إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من السلطة المختصة بالدولة.

وفيما يتعلق باستخدام المبيدات، التي تضر بطبقة الأوزون نصت المواد المتعلقة بالعقاب في نظام المبيدات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/67 بتاريخ 1427/11/13 هـ، فتفرض غرامة مالية لا تتجاوز مائتي ألف ريال، او إتلاف المواد محل المخالفة أو إعادة تصديرها إلى بلد المصدر او إغلاق المنشأة محل المخالفة بصفة مؤقتة لا تتجاوز ستة أشهر أو إغلاقها بصفة دائمة، تضاعف الغرامة المقررة او يلغى الترخيص في حال العود للمرة الثالثة. نلحظ ان النص يخاطب ضمنيا الأشخاص الطبيعية او المعنوية كما ان الجزاء المقرر يتراوح بين العقوبة المالية المخففة والاتلاف او المشددة المتدرجة بأغلاق المنشأة وما يتبعها من مضاعفة الغرامة او الغاء الترخيص.

المطلب الثاني: الحماية الجزائية للبيئة البحرية والمائية

أننا ندرك جيدا أهمية الماء في حياتنا، فتعتبر البحار أهم مصادر الثروة الاقتصادية؛ لاحتوائه على الغذاء والمواد الخام ومصادر الطاقة، هذا فضلا عن استخدامه في الملاحة والنقل البحري، وفي ظل التطور الذي نشده أكثر الإنسان من الأنشطة البحرية، وبات يشكل خطرا على البيئة البحرية، وأمام هذا الخطر، كان لابد من تدخل التشريعات والأنظمة لتحمي البيئة البحرية من اعتداءات الإنسان عليها، وسنتعرض في هذا المبحث لآليات حماية البيئة في الأنظمة السعودية على النحو التالي: –

اولا: تعريف البيئة البحرية ومكوناتها

ثانيا: جرائم تلويث البيئة البحرية والمائية والعقوبات المقررة لها.

اولا: تعريف البيئة البحرية ومكوناتها.

في الدورة السابعة للأمم المتحدة في المؤتمر الثالث للبحار الذي عقد في جنيف بسويسرا ونيويورك عام 1978م تم التوصل إلى مصطلح البيئة البحرية، والذي تضمن المياه البحرية وما تحويه من حيوانات ونباتات ومصادر طاقة، ويمكن تعريف الحياة البحرية على أنها كل مساحات المياه المالحة التي تمثل كتلة متصلة بعضها ببعض، متلاحمة الأجزاء، سواء أكان هذا الاتصال طبيعيا أم صناعيا، وما تشتمل عليه هذه الكتلة من أوجه الحياة البحرية. **(المقدادي، 2016: 52)**

وعرف (مارجن رابوتا وان كلكيوتب Marjin Rabuta & An Cliquetb) البيئة البحرية على أنها مجموعة النظم الإيكولوجية البحرية المختلفة التي تضم المكونات الفيزيائية، والكيميائية، والبيولوجية للبحار والمحيطات. **(المقدادي، 2016: 53)** وتؤثر البيئة البحرية على باقي عناصر البيئة وتتفاعل معها لتخلق لنا إطار متوازن بين المناخ واليابسة، حيث إنها تغذي اليابس بالأمطار، وتمتص ثاني أكسيد الكربون، فتعمل البحار على تنظيم درجة حرارة الكون، فعندما تكون حرارة اليابسة منخفضة، تفقد البحار والمحيطات جزء من حرارتها لتدفئة اليابسة، كما أنها مصدر للأمطار، فعندما تتبخر مياه البحار، وبعوامل الرياح والضغط والحرارة، ترتفع هذه الأبخرة عبر طبقات الهواء وتتكثف ومن ثم تسقط على هيئة أمطار. **(المقدادي، 2016: 55)** وتشتمل المناطق البحرية على : البيئات الساحلية والبحرية والجزر، سواء كانت اشجار أو شجيرات مثل (القرم، والقندل) أو أي نباتات أو اعشاب أو طحالب أو شعب مرجانية، أو أحياء بحرية أو مجهرية أو أي مكونات أخرى، وهي على أراضي منفكه عن حقوق الاختصاص، لأحد أو جهة ما، وتشتمل المناطق البحرية

الداخلية والبحر الإقليمي، والمنطقة الاقتصادية الخالصة بينما المناطق الساحلية، هي التي يلتقي فيها البحر باليابسة وتختلف ابعادها، ومسافاتها داخل البحر واليابسة، باختلاف طبوغرافية المنطقة، وتحدد من أدنى مستوى للجزر داخل البحر، إلى أبعد حد يؤثر فيه البحر داخل اليابسة.

مكونات البيئة البحرية: تغطي البيئة البحرية نحو 70 % من مساحة الكرة الأرضية، وتتكون البيئة البحرية من البحار والمحيطات والأنهار وما يتصل بها من روافد، وما تحتويه من الكائنات الحية سواء كانت نباتية أو حيوانية. وتضم ايضا موارد أخرى كمصادر الطاقة والمعادن بمختلف أنواعها، وهي أعظم مقوم من مقومات الحياة، فيمر بها 90% من التجارة العالمية، وتحتوي على ثروة ضخمة وتوفر خدامات لا حصر لها للإنسان. **(الفقي، 2016: 71)** وتتمتع البيئة الساحلية في المملكة العربية السعودية، بعدد كبير من الاحياء المائية حيث تضم 1280 نوعا من الأسماك، و44 من القشريات، و317 من المرجان، و113 من الطيور البحرية، و2000 من الرخويات. **(الملخص التنفيذي للاستراتيجية الوطنية للبيئة).**

ووفقا لاتفاقية قانون البحار لعام 1982 التلوث البحري هو " قيام الإنسان بشكل مباشر أو غير مباشر، بإدخال مواد أو طاقة في البيئة البحرية، بما في ذلك مصبات الأنهار، مما يؤدي أو يحتمل أن يؤدي إلى ألحاق الضرر بالموارد الحية ويشكل أخطار على صحة الإنسان، ويقف عائقا أمام ممارسة الأنشطة البحرية، بما في ذلك صيد الاسماك والاستخدامات المشروعة الأخرى للبحر، ويقلل من مستوى جودة مياه البحر، ويحد من استخدامها، بما في ذلك استخدامها لأغراض الترويح والترفيه" **(المقدادي، 2016: 55)** وعرفته مادة (3) من اتفاقية برشلونة 1976 على أنه قيام الانسان سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بإدخال أي مواد أو صنوف من الطاقة إلى البيئة مما يسبب آثار مؤذية كإلحاق الضرر بالكائنات الحية، أو أن تكون مصدرا خطرا على الصحة البشرية وعائقا للنشاطات البحرية بما في ذلك الصيد وإفساد لنوعية مياه البحر المستخدمة، وإنقاصا لمدى التمتع بها.

ثانيا: جرائم تلويث البيئة البحرية والمائية والعقوبات المقررة لها.

يمكن أن تساهم العديد من الأنشطة البشرية في تلوث البيئة البحرية، كسوء قيادة السفن، ومخلفاتها، أو تسرب النفط، أو سوء الصيد البحري. وتتعرض البيئة البحرية في السعودية للتدهور حيث اشار الملخص التنفيذي للاستراتيجية الوطنية إلى: انخفض عدد أشجار المانجروف بنسبة 75% فيما بين عامي 1985 ل 2013، الردم والتجريم وممارسات الصيد الخاطئة دمرت الكثير من الشعب المرجانية، أثرت انسكابات النفط خلال حرب الخليج على اشجار المانجروف، والسبخات الملحية والاعشاب البحرية، تتعرض اسماك القرش لضغوط الاتجار، أدى الصيد الجائر إلى تهديد ثلاث انواع على الأقل من الاسماك التجارية، اسماك الفراشة واسماك الملاك مهددة بسبب زيادة الطلب عليها. وفيما يخص البيئة البحرية فستقتصر دراستنا هذه عما ورد في نظام البيئة 2020 فقط.

وفقا للمادة 1 من نظام البيئة 2020 تعني البيئة البحرية: البيئة البحرية والساحلية: المناطق البحرية والمناطق الساحلية والجزر أو أي مكون من مكوناتها الطبيعية، سواء أكانت أشجاراً أم شجيرات أم نباتات أم أعشابًا أم طحالب أم شعبًا مرجانية أم أحياء بحرية أو مجهرية، ونحوها.

وقرر المنظم السعودي حماية عامة للبيئة المائية من كل نشاط أو فعل قد يضر بها أو يقلل من الانتفاع بها، فحظرت المادة (6) من نظام البيئة السعودي 2020 القيام بكل ما من شأنه تلويث الأوساط البيئية والموارد المائية، أو الإضرار بهما أو التأثير سلبا في

الانتفاع بهما، وذلك وفقا لما تحدده اللوائح. وسنعرض لأهم مسببات التلوث البحري والحماية الجزائية التي أقرها النظام السعودي لكل منها على النحو التالي: –

1- **النفط:** يعتبر النفط من المصادر الرئيسية في تلوث البيئة البحرية، وتعد المملكة العربية السعودية من أهم دول العالم في إنتاج النفط، وتصنيعه، مما يجعلها أكثر عرضة من غيرها لتلوث المياه عن طريق تسربه إليها، ويمكن أن يتسرب النفط إلى الماء أثناء نقله من سفينه إلى أخرى، أو حوادث السفن المحملة بالنفط في البحار، أو تأكل أنابيب النفط، والأضرار التي يسببها النفط للمياه يصعب التحكم فيها ومعالجتها.(**اقوجيل، 2015**) ونصت المادة(192) من اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام 1982على أن " الدول ملزمة بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها" .
2- **زيت البترول:** ويعد زيت البترول ايضا من اخطر ملوثات مياه البحار، حيث يتسرب إليها.
3- **مخلفات الصرف الصحي والسفن.**

ومما جاء في المادة الحادية والعشرون من النظام البيئي السعودي 2020 في الفصل الرابع (البيئة البحرية والساحلية) على: "يحظر القيام بكل ما من شأنه الاضرار بالبيئة البحرية، والساحلية ومكوناتها الحية والغير حية، ويشمل ذلك اعمال الحفر والردم والتجريف، والإنشاء والتنقيب والاستكشاف، والاستغلال وإجراء الابحاث، دون الحصول على ترخيص أو تصريح وذلك وفقا لما تبينه اللوائح، يحظر استخدام أي مادة أو أداة تضر بالبيئة البحرية، والساحلية أو إدخالها، إليها أو إخراجها منها، دون الحصول على تصريح أو ترخيص، وذلك وفقا لما تبينه اللوائح، تحدد الجهة المختصة قائمة بالأدوات المشار إليها في الفقرة (2) من هذه المادة". اما المادة 47 فتحدد اللوائح إدارة البيئة البحرية والساحلية فيما يتعلق بالجوانب البيئية. وفرض عقوبات تصل الى عشرين مليون ريال او تعليق الترخيص او الغاءه وفقا للمادة 38. وتعد عقوبات صارمة جدا ستساهم بلا شك في الحد من الملوثات على النقيض من الأنظمة السابقة.

كما نصت المادة (63) من اللائحة التنفيذية لنظام صيد واستثمار وحماية الثروات المائية في المياه الإقليمية الصادر بالمرسوم الملكي م/9 بتاريخ 1408/٣/27 على حظر طرح فضلات المعامل والمختبرات والمصانع أو مياه الصرف الصحي في البحر. ومن الجدير بالذكر أن التكلفة السنوية للتدهور البيئي في المملكة العربية السعودية، بلغت 86 مليار ريال سعودي في عام (2014) أي ما يعادل (3%) من الناتج المحلي.

اما فيما يخص المياه المعالجة فقد الزمت المادة (32) من نظام مياه الصرف الصحي المعالجة وإعادة استخدامها، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/6 بتاريخ 13 / 2 / 1421 هـ اتباع المواصفات في حالة تصريف مياه الصرف الصحي المعالجة إلى البحار، وعدم جواز تصريف مياه الصرف الصحي المعالجة إلى المسطحات المائية مثل السدود. وفرضت المادة (29) غرامة مالية لا تقل عن ألف ريال ولا تزيد على خمسين ألف ريال، مع إزالة موضوع المخالفة وإصلاح ما تلف بسببها على نفقة المخالف، وأخذ التعهد اللازم بعدم تكرار مخالفة أحكام هذا النظام. في حالة تكرار المخالفة لأحكام هذا النظام تشدد العقوبة، ويجوز قفل مياه الصرف الصحي المعالجة عن المخالف لمدة لا تزيد على ستة أشهر. كما تشير المادة 4/2/ 2 من ذات النظام انه إذا تبين نتيجة المعاينة أو الفحص المخبري لمحتويات أي صهريج نضح في موقع نقاط التفريغ بأنها مخالفة للمواصفات والمعايير المحددة، توقع على صاحب الصهريج أو مقاول النقل غرامة مالية وفق ما تحدده لجنة النظر في توقيع العقوبات، على أن لا تقل عن ألف ريال. ونلحظ ان الغرامة المالية مخففة جدا.

العدد الثالث والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

المبحث الثالث: الحماية الجنائية للبيئة البرية.

اولا: مفهوم البيئة البرية ومكوناتها.

ثانيا: جرائم تلويث البيئة البرية والعقوبات المقررة له.

اولا: مفهوم البيئة البرية ومكوناتها.

تتكون البيئة البرية من الأرض وما حولها، وما ينمو عليها من نباتات وما يعيش فيها من حيوانات، وتتعرض مكونات البيئة البرية للعديد من المخاطر الطبيعية والصناعية، والبيئة البرية عنصر مهم ايضا لحياة الانسان والنبات والحيوان، فنجد أن عناصر البيئة تتكامل مع بعضها، وجميعها مهمه لحياة الإنسان، فلا يمكن للكائنات الحية الاستغناء عن أي عنصر من عناصر البيئة، ووفقا للمادة 1 من نظام البيئة 2020 تضم البيئة البرية العناصر التالية:

1- الغابات: وهي عبارة عن مكون نباتي يتكون من نوع أو عدة انواع من الأشجار، أو الشجيرات أو النباتات العشبية، في حالة نقية أو مختلطة بكثافة شجيريه، لا تقل عن (10%) من مساحة الموقع، سواء أكان هذا التجمع طبيعيا أو مستزرعا.
2- المراعي: وهي عبارة عن الأراضي المغطاة كليًا أو جزئيًا، بنباتات محلية أو غير محلية نامية نمواً طبيعيًا، وتتفاوت في صلاحيتها للرعي وتغذية الحيوانات، سواء أكانت أعشابًا، أم شجيرات، أم أشجارًا، ويدخل ضمنها: المراعي التي تدهورت وأعيد استزراعها بنباتات رعوية، وتكون على أراضٍ غير مستغلة في الزراعة والسكن والمنافع العامة.
3- الكائنات الفطرية: هي كائن حي أو ميت، وينتمي علميًا إلى المجموعات الحيوانية أو النباتية، ولا يدخل في ذلك الإنسان والكائنات المدجنة والأليفة.
4- الغطاء النباتي: النباتات الطبيعية سواء أكانت أعشابًا، أم شجيرات، أم أشجارًا. وينمو في المملكة العربية السعودية (12) نوع من الأشجار ويمثل (5%- 6%) من المجموع الكلي لفلورا المملكة، ويتواجد (80%) من هذه الأنواع في المنطقة الجنوبية والشجيرات والأراضي التي تنبت فيها، توفر منتجات الأخشاب للمملكة، كما توفر منتجات أخرى كعسل النحل، وتساهم في حفظ التوازن البيئي، وتوفر الغذاء للحيوانات البرية، كما أنها تحافظ على التنوع الحيوي، وتستخدم كمنتزهات، ومصدات للرياح، إلخ. **(قشقوش، 2019)**.
5- المكونات غير الحية: وهي العناصر الجوهرية للبيئة البرية، والمتمثلة في التربة والأرض والجبال وتعرف التربة بأنها "الطبقة السطحية من الأرض التي تصلح لنمو النباتات، والجبال هي عبارة عن تجمع صغري مرتفع عن سطح الأرض وتمتد جذوره إلى باطن الأرض، ويحتوي الجبل على ثروات معدنية كالحديد والنحاس، وايضا مصادر الطاقة كالبترول ومشتقاته. **(لحمر، 2012)**.

ثانيا: جرائم تلويث البيئة البرية والعقوبات المقررة لها.

تعاني البيئة البرية من مشاكل عدة تؤثر على صحة الكائنات الحية على سطح الأرض، بل وصل الأمر إلى انقراض بعض انواع النباتات والحيوانات، وتتمتع المملكة العربية السعودية بتنوع أحيائي نباتي وحيواني، ثري وفريد، حيث تضم 79 نوع من الثدييات و99

نوع من الزواحف، و432 من الطيور، و3099 من اللافقاريات، كما تأوي المملكة 432 من الطيور المحلية، ويتم اصطياد 12 مليون طائر كل عام. **(الملخص التنفيذي للاستراتيجية الوطنية للبيئة)**

وتتمثل الجرائم الرئيسية التي تضر بالبيئة البرية فيما يلي:

1- الصيد الجائر للحيوانات والطيور: أدى الصيد الجائر للحيوانات البرية والطيور، إلى انقراض العديد من الحيوانات والطيور. **(الملخص التنفيذي للاستراتيجية الوطنية للبيئة)**

2- تدهور الغطاء النباتي: أن تدهور هذا الغطاء، يمكن أن يتسبب في العديد من المشاكل للبيئة البرية، مثل: انخفاض إنتاجية الأراضي، سواء الخشبية، أو منتجات العسل. ازدياد أخطار السيول والفيضانات، نتيجة تعرية سطح التربة من الغطاء النباتي. تقلص إنتاج الاكسجين، من المعروف أن الغطاء النباتي ينتج غاز الأكسجين أثناء عملية البناء الضوئي، كما ينتج عن تقلص الغطاء النباتي زيادة غاز ثاني أكسيد الكربون في الهواء. تغير مناخ البيئة المحيطة. زيادة مساحات التصحر، وانجراف التربة السطحية. التأثير السلبي على السياحة وخطط التنمية الاقتصادية. فقد عناصر التنوع الأحيائي والنباتي. **(الاحتطاب والتصحر)**.

3- **الممارسات الخاطئة في الزراعة:** تنتشر في المملكة العديد من الممارسات الخاطئة التي تؤدي إلى تلوث التربة، ومنها الاستخدام الغير مرشد للمياه مما يؤدي إلى تملح التربة وتغدقها، والأساليب الزراعية الخاطئة والتوسع الزراعي الخاطئ على حساب الغابات، **(الاحتطاب والتصحر)** وفي المملكة العربية السعودية، تغطي الأراضي الزراعية حوالي (3.42) مليون هيكتار، أي ما يمثل (1.7%) من مساحة المملكة، ألا أن الاستخدام الفعلي للأراضي الزراعية في المملكة يمثل (1.18) مليون هكتار، وأشارت الإحصاءات إلى أن (40%) من الأراضي الزراعية في المملكة تعاني من الملوحة من جراء الري الغير سليم، و(67%) من الأراضي الزراعية تعاني من تأكل التربة بسبب الرياح. **(الملخص التنفيذي للاستراتيجية الوطنية للبيئة)**.

4- **الزحف العمراني:** يؤدي الزحف العمراني، إلى تقلص الأراضي الزراعية، والإضرار بالبيئة البرية.

5- **الراعي الجائر والاحتطاب:** تشير الإحصاءات إلى أن هناك روضات تم إزالتها بالكامل في المملكة بسبب الرعي الجائر والاحتطاب، كما يساهم في زيادة الاحتطاب، اعتقاد المواطنين في المملكة بأن الحطب والفحم المحلي للطبخ، والتدفئة له مزايا وخصائص لا تتوافر في الانواع الأخرى من مصادر الطاقة. **(الاحتطاب والتصحر)**.

6- **التعدين والمقالع:** يتسبب تسرب المواد الكيميائية في تلوث التربة، كما يؤثر على صحة السكان المحليين.

7- **التنزه العشوائي والتوسع التنموي: التنزه** العشوائي يمكن أن يؤثر على الغابات والغطاء النباتي، كما أن التوسع التنموي يؤدي إلى تقلص الأراضي الزراعية. وفي المملكة العربية السعودية، ساهم انخفاض الوعي البيئي والجشع لدى البعض والاستخدام السيء للموارد الطبيعية، في تدهور البيئة البرية، فقد ساهم استخدام التقنيات الحديثة مثل المناشير الآلية والسيارات ذات الرباعي في التوسع في عمليات الاحتطاب مما زاد من تدهور الغطاء النباتي للملكة، وتشير الدراسات إلى أن 120 الف هكتار، يتم تعريتها من الاشجار والشجيرات في المملكة، واشارت الدراسات إلى أن كل الانواع الشجرية المحتطبة، هي السمر والغطا والأرطى، وقدرت إحدى الدراسات حجم التدهور السنوي للغطاء النباتي نتيجة احتطاب اشجار السمر يقدر بنحو 3,376 هكتار عام 1423 . **(الاحتطاب والتصحر)** وتبلغ المراعي (73%) من مساحة المملكة، الا انها تعاني من تآكل التربة، واسع النطاق يتفاقم بسبب الجفاف، و(70%) من المراعي متأثره بالتصحر وتعاني من التدهور، كما يتعرض أكثر من

(6000) هكتار من الغابات سنويا لمشاكل ناجمة عن الآفات والامراض، (656) نوعا من النباتات مهدد بالانقراض، و(40%) من الاراضي الزراعية تعاني من الملوحة بسبب الري الغير سليم. **(الملخص التنفيذي للاستراتيجية الوطنية للبيئة)**.

وفي نظام البيئة 2020، قرر المشرع في المادة 19 حماية للغطاء النباتي، بحظر كل ما من شأنه الإضرار بأراضي الغطاء النباتي، أو الإخلال بالتوازن الطبيعي فيها، وعلى وجه خاص قطع الأشجار أو الشجيرات أو الأعشاب أو النباتات، أو اقتلاعها أو نقلها أو تجريدها من لحائها أو أوراقها أو أي جزء منها، أو نقل تربتها أو جرفها، أو الاتجار بها، ترك النفايات داخلها، أو دفنها، أو حرقها، أو رميها في غير الأماكن المخصصة لها، التي تحددها الجهة المختصة. اشعال النار داخلها إتلاف منشآتها الثابتة أو المنقولة، أو قطع السياجات التي تضعها الجهة المختصة داخلها أو إتلافها، أو العبث في علاماتها الحدودية أو الإرشادية. الرعي في المواقع والمدد المحظورة من الجهة المختصة. إطلاق فيها أي من انواع الكائنات الفطرية، الحيوانية الدخيلة على البيئة أو الغازية. ووضع النظام عقوبات رادعة للمخالفين وفق المادة40 من نظام البيئة الصادر 2020 تتراوح ما بين السجن مدة لا تزيد على عشر سنوات وبغرامة لا تزيد على ثلاثين مليون ريال أو بإحدى العقوبتين كل من يرتكب مخالفة قطع الأشجار، أو الشجيرات، أو الاعشاب، أو النباتات، أو اقتلاعها، أو نقلها أو تجريدها من أوراقها أو أي جزء منها أو نقل تربتها والإتجار بها. ويشير النص الى غرامات مالية كبيرة جدا بالإضافة الى عقوبة السجن كعقوبة مقيدة للحرية باعتبارها من أهم العقوبات الرادعة لحماية البيئة لصعوبتها على النفس أكثر من الغرامة المالية.

كما تعاني البيئة البرية من المتفجرات والحوادث الكيميائية، حيث نجد ان المادة (13) من نظام استيراد المواد الكيميائية وإدارتها الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/38، بتاريخ 1427 /6/16 تفرض غرامة مالية لا تزيد على خمسمائة ألف ريال، السجن مدة لا تزيد على خمس سنوات، منع المخالف من استيراد المواد الكيميائية وإدارتها مدة لا تزيد على خمس سنوات، بالإضافة الى العقوبات التبعية التي تشمل، الحكم بإعادة المواد الكيميائية المستوردة محل المخالفة إلى مصدرها، أو إتلافها، وذلك على نفقة المخالف ويلزم المخالف بإزالة الآثار المترتبة على المخالفة. وهو تكريس للمبدأ القانوني البيئي وهو إعادة الوضع لما كان عليه قبل احداث الضرر.

ثم تدخل المشرع بصفته الجزائية في بند العقوبات الخاصة بمخالفة احكام نظام الأسمدة ومحسنات التربة الزراعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المصادق عليه بالمرسوم الملكي م/47 بتاريخ 1427/7/15 هـ لمواجهة بعض الأوضاع التي تلحق الضرر بالتربة الزراعية في المملكة وتدهورها بإصدار عقوبات رادعة لمن يخالف أحكامة لا تتجاوز مائة الف ريال كل من ارتكب أي من الجرائم الآتية: تعمد تغيير أو تشويه أو إتلاف جزء من البيانات الإيضاحية الملصقة على العبوة فتح العبوة أو إعادة تعبئتها دون موافقة رسمية من السلطة المختصة، الدعاية والاعلان عن أي سماد أو محسن تربة، منع الموظفين المكلفين بتنفيذ احكام هذا النظام من القيام بواجباتهم، استيراد، أو تداول أو تصنيع أي سماد أو محسن للتربة دون الحصول على ترخيص، استيراد، أو تداول أو تصنيع أي سماد أو محسن للتربة تالف أو مغشوش، إضافة إلى عقوبة الغرامة الحكم بإتلاف محل المخالفة بواسطة مرفق متخصص، تضاعف الغرامة، يلغى الترخيص في حالة العودة.

وبقراءة فاحصة للعنصر الجزائي للتشريعات البيئية في الأنظمة الخاصة ذات الصلة التي تم بحثها توصلنا الى النتائج التالية:

1. الحماية القانونية للبيئة لصيقة بتدخل المشرع بصفته الجزائية وليست فقط الحماية المجردة لان اضرار التعدي على البيئة تتفاوت وتشتد بحسب محصلة النشاط الصناعي او البشري بمختلف مظاهره. كما يفهم ضمنيا من سياق النصوص الجزائية التي تم دراستها ان الاعتداء على البيئة يشمل الأشخاص الطبيعية أي الانسان او الأشخاص المعنوية والتي تشمل الهيئات او المنشآت الصناعية.
2. يسجل للمشرع السعودي انه انتهج عقوبة الغرامات المالية الكبيرة غير المسبوقة في نظام البيئة 2020 الاحدث والأكثر ردعا مقارنة بالأنظمة السابقة حيث الجزاء المقرر على احداث التلوث يتراوح بين العقوبة المخففة او المشددة وحسب مقدار التلوث والتي تشمل الاعتداء على جميع مظاهر البيئة، حيث نصت المادة 38 من النظام على العقوبات الآتية: غرامة لا تزيد على 20 مليون ريال، تعليق الترخيص أو التصريح لمدة ستة أشهر، إلغاء الترخيص أو التصريح. تصنيف المخالفات وتحديد العقوبات تراعي فيها طبيعة كل مخالفة وجسامتها والظروف المشددة والمخففة لها. كما قد تصل الى ثلاثين مليون ريال كل من يرتكب مخالفة قطع الأشجار، أو الشجيرات، أو الاعشاب، أو النباتات، أو اقتلاعها....الخ وفقا للمادة 40 من نظام البيئة 2020.
3. أن أغلب الجرائم الماسة بالبيئة في كافة الأنظمة البيئية السعودية مصنفة إلى جنح ومخالفات في صورة السجن، او الغرامة المالية، او الغاء الترخيص، او اقفال المنشأة، وتطبق هذه الجزاءات بحسب الخطورة الإجرامية للجرم ونوع الجريمة البيئية المرتكبة، وقد تطبق عقوبتين معاً ولم يتطرق المشرع الى جرائم الجنايات كجرائم السجن المؤبد او الإعدام.
4. إلى جانب أسلوب الردع بعقوبة الغرامة المالية الكبيرة جدا تضمنت انظمة حماية البيئة بعض العقوبات التكميلية لمواجهة الاخطار على البيئة ومن امثلة ذلك الطلب من المحكمة المختصة الحكم بمصادرة المضبوطات محل المخالفة كما في المادة38 من نظام البيئة 2020. وأيضا تطبيق نظام إعادة الحالة إلى ما كانت عليه من قبل بإعادة تأهيل الأوساط البيئية المتدهورة جراء ممارسته لأنشطته كما في المادة 43 من نظام البيئة 2020 او إلزام المخالف بإزالة الآثار المترتبة على المخالفة كما في المادة 13 من نظام استيراد المواد الكيميائية وإدارتها الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/38، بتاريخ 1427/6/16 هـ) او العقوبات التبعية كإغلاق المصنع او المنشأة كما في بند العقوبات في نظام المبيدات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/67 بتاريخ 1427/11/13 هـ، او الغاء الترخيص كما في بند 5 من العقوبات الخاصة بمخالفة احكام نظام الأسمدة ومحسنات التربة الزراعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المصادق عليه بالمرسوم الملكي م/47 بتاريخ 1427/7/15 هـ، وأيضا المادة38 من نظام البيئة الصادر بالقرار رقم (729) بتاريخ 1441/11/16هـ.

الخاتمة والتوصيات:

1- يغلب على تطبيقات اشكال الحماية الجزائية للبيئة انها ترد فقط في قانون البيئة السعودي 2020 والانظمة الخاصة الأخرى ذات الصلة بالبيئة الا ان ما يميز قانون البيئة الجديد 2020 انه يقرر نظام جزائي خاص بالبيئة وشامل يتضمن العقوبة الجزائية لكافة مظاهر البيئة وبصورة تحول دون لبس في مجال الحماية القانونية للبيئة بصفة عامة والحماية الجزائية للبيئة بصفة خاصة.

2- ان المشرع نجح وهذه انجاز يستحق الإشادة في إيجاد نظام شامل وموحد (نظام البيئة 2020) لجميع مظاهر البيئة يجمع شتات نماذج الحماية الجزائية لعناصر البيئة في الأنظمة الخاصة ذات الصلة السابقة ويكاد يكون من أحدث والأكثر شمولية ضمن المحيط الإقليمي الا ان هذا لا يمنع من التأكيد على اهمية وجود الية فعالة للتطبيق والمتابعة من خلال خبراء ومهنيون متخصصون ومحترفون والاستفادة من خبرات المنظمات البيئية والدول الأكثر تقدما بالاستعانة بخبراء في القانون البيئي والاستفادة من المساعدات

التي تقدمها المنظمات الدولية كبرنامج الامم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي، المشروع الإقليمي لإدارة النفايات في المشرق والمغرب العربي (ميتاب).

3- انشاء القوات الخاصة للأمن البيئي وهي أحد القطاعات العسكرية التابعة لوزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية، وتعمل على مراقبة وضبط المخالفات البيئية والحياة الفطرية وحماية الغابات والموارد البحرية ومتابعة الجانب المتعلق بالتنوع الإحيائي في المملكة مثل الاحتطاب وتجريف التربة والصيد الجائر وغيرها.**(القوات الخاصة للأمن البيئي: Twitter)**

4- يتعين على موظفي التفتيش وجهات المتابعة المختصة تطبيق الجزاءات المقررة مع عدم الاخلال بين التوازن في الحفاظ على البيئة ومواكبة التطور الصناعي والتنموي (التنمية المستدامة) لتحقيق تنمية متوازنة توازن ما بين الحفاظ على البيئة وتنمية القطاعات المختلفة.

5- العمل على تكريس مبدأ الوعي البيئي وهو مسؤولية الافراد والهيئات الاجتماعية والصناعية تجاه البيئة، والتنوع الطبيعي، والقيام بجميع الممارسات التي تساعد على الحفاظ عليها، وتبيان الممارسات البشرية الخاطئة، ومدى خطورتها:

أ- نوصي بضرورة تضمين منهج للبيئة مع المناهج الدراسية في التعليم العام والجامعات، لتنشئة الأجيال القادمة على أهمية البيئة والحفاظ عليها.

ب- الاهتمام بالأبحاث العلمية والاكاديمية في هذا المجال لندرة الأبحاث التي تتحدث عن هذا الموضوع في المملكة العربية السعودية.

ت- إقامة حملات إعلانية مدعومة، تدعو للحفاظ على البيئة وتبين العقوبات المقررة لها

ث- إقامة ندوات ثقافية في المدارس والجامعات بعنوان البيئة وأهميتها.

ج- عرض برامج تشرح أنظمة البيئة وتجريم تلويثها والعقوبات المقررة لها، حيث إن أغلب الأفراد يجهل بالنظام.

المراجع:

أمين، بشير محمد (2016)، **الحماية الجنائية للبيئة**، رسالة ماجستير، جامعة الجيلالي اليابس، كلية الحقوق، الجزائر.

الديرشوي، عبد الله محمد نوري (2009) **الجريمة وضوابطها في الفقه الإسلامي**، كلية الملك فهد الأمنية، مركز البحوث والدراسات، مج 18، عدد 42، ص 79.

هلال، أشرف (2005) **جرائم البيئة بين النظرية والتطبيق**، بدون ناشر، الطبعة الأولى، ص 36.

ارحومة، موسى مسعود، (2009) **الاحكام العامة لقانون العقوبات الليبي**، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، ط 1، ص 212.

الهريش، (1998) **جرائم تلويث البيئة، (دراسة مقارنة)**، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1998، ص 43.

عبد الله، علي محمد (2016) **الاوزون: ما هو؟ لمحة تاريخية، صراع الانسان مع البيئة، الجديد في استخدامه، رؤية مستقبلية**، Arab Press Agency.

قشقوش، هدى حامد (2019)، **الحماية الجنائية للبيئة في القانون الكويتي رقم 42 لسنة 2014 المعدل بالقانون 99 لسنة 2015**، (بحث منشور). جامعة الكويت.

عبد البديع، محمد (2003) **اقتصاديات حماية البيئة**، دط، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة.

جدي، وناسة (2015)، **الحماية الجنائية للبيئة الهوائية**، (رسالة ماجستير) جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية، ع 12.

المقدادي، كاظم (2016)، **حماية البيئة البحرية**، دط، مركز الكتاب الأكاديمي، ص53–55.

الفقي، محمد عبد القادر (2016)، **التنوع الاحيائي في البيئات الساحلية والبحرية**، المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، ص 71.

اسلام، احمد مدحت **بحر الهواء الذي نعيش فيه**، دط، دار المعارف، القاهرة.

سعيد، احمد مبارك سالم، **الحماية التشريعية للبيئة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، مكتبة الفهد الوطنية، ص 209.

أقوجيل، عبد المؤمن (2015) **حماية البيئة البحرية من مختلف مصادر التلوث**، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري– تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

لحمر، نجوى (2012) **الحماية الجنائية للبيئة**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، كلية الحقوق، الجزائر.

الاحتطاب والتصحر، وزارة البيئة والمياه والزراعة، إدارة الارشاد الزراعي، المملكة العربية السعودية.

الملخص التنفيذي للاستراتيجية الوطنية للبيئة (2018) وزارة البيئة والمياه والزراعة.

نظام البيئة السعودي 2020، الصادر بالمرسوم الملكي (م/165) بتاريخ 1441/11/19هـ.

اللائحة التنفيذية لضبط المخلفات وإيقاع العقوبات، لنظام البيئة الصادر بالمرسوم الملكي (م/165) بتاريخ 1441/11/19هـ.

نظام مياه الصرف الصحي المعالجة وإعادة استخدامها، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/6 بتاريخ 13 / 2 / 1421 هـ.

نظام المبيدات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/67 بتاريخ 1427/11/13 هـ.

نظام استيراد المواد الكيميائية وإدارتها الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/38 الصادر بتاريخ 1427/6/16 هـ

نظام الأسمدة ومحسنات التربة الزراعية الصادر بالمرسوم الملكي م/47 بتاريخ 1427/7/15 هـ

اللائحة التنفيذية لنظام صيد واستثمار وحماية الثروات المائية في المياه الإقليمية الصادر بالمرسوم الملكي م/9 بتاريخ 1408/٣/27.

العدد الثالث والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

Abstract:

This study deals with the penal protection of the environment in the Saudi systems. It aims to clarify the position of the Kingdom of Saudi Arabia regarding environmental crimes, and to know the aspects of penal protection for the environment in the Saudi system, and the extent of its sufficiency to protect the environment. The study was exposed to the concept and nature of environmental crimes and dealt with the penal protection of the environment in all of its elements, we were exposed to the penal protection of the aerobic environment, the penal protection of the marine and aquatic environment, and the penal protection of the terrestrial environment. In this study, the descriptive analytical approach and the inductive approach were followed for its suitability to the subject of the research, which requires the analysis of legal texts and the extraction of foundations and rules related to penal protection and its effectiveness. Among the results that we reached in this study: The Saudi regulations related to the environment include all aspects of the air, water and terrestrial environment, but there are still many crimes committed against the environment every day, and this is due to the lack of human awareness of the seriousness of the matter because its results are not tangible and do not occur in the short term, we recommended intensifying programs and media bulletins that talk about the issue of the environment and its importance and adequately address the seriousness of the issue, and we also recommended the formulation of a study subject for the environment to be decided within the curricula in schools and universities, and the need to pay attention to scientific research in this field due to the scarcity of research that talks about this topic in Saudi Arabia.

Keywords: Environment, penal protection, Aerobic Environment, Marine Environment, Terrestrial Environment. Wildlife